محطات

samialnesf1@hotmail.com
@salnesf
سامي عبداللطيف النصف

قلاع من رمال

ليست الصدفة التي أوصلتنا الى الحال المزري الذي تعيشه المنطقة العربية، فبعد 100 عام على ثورة العرب الكبرى عام 1916 ضد حكومة الاتحاد والترقي الشوفينية التركية التي قامت على اضطهاد العرب على أعراقهم لا أعمالهم، وبعد قرن على مقولة الزعيم المصري الكبير سعد زغلول بأن العرب صفر ومصر صفر وناتج جمع الأصفار صفر كبير وقد فات الزعيم في مقولته تلك ان العرب سيتحولون خلال الـ 100 عام اللاحقة الى أرقام صحيحة كبرى إشكالها ان بعضها موجب وبعضها سالب، لذا ينتهي ناتج جمعها في كل مرة الى.. صفر كبير!

□ □ □

وخلال الفترة الممتدة من 1916 الى 2016 عملت بعض القيادات العربية المخلصة على وحدة العرب وتقويتهم، بينما عملت خلال المدة نفسها قيادات عربية اخرى وبشكل مخادع ترفع من خلاله رايات الوحدة القومية، ولاحقا الوحدة الاسلامية، وهي تعمل على العكس من ذلك تماما حتى اوصلونا للحال القائم الذي لم يعد العراقي فيه يطيق العراقي، بل يقوم بسفك دمه وتدمير منزله وتهجيره على الهوية من وطنه، والحال كذلك مع السوري والليبي واليمني واللبناني والصومالي والفلسطيني ..الخ، في أوضاع أسوأ بكثير من أيام الجاهلية الأولى وحتى من ايام الاستعمار الاسلامي ممثلا في الأتراك والصفويين، والاستعمار الغربي ممثلا في الانجليز والفرنسيين، فمن كان يقتل ويعدم ويهدم هم الغرباء لا الأشقاء في حقبة الإخوة الأعداء التي نعيشها.

□ □ □

ممن عمل خلال الـ 100 عام الماضية على وحدة العرب وتقويتهم ومنع تقاتلهم والحفاظ على ثرواتهم وأراضيهم هم شخصيات أمثال الملك عبدالعزيز آل سعود، والشيعة من زعماء ثورة العشرين في الفرات الأوسط والتي ما قامت الا لنصرة الثورة في الموصل وتلعفر ودير الزور السنية، وزعماء الثورة السورية الكبرى بقياداتها الدرزية والعلوية والسنية التي رفضت الدويلات الطائفية التي منحتها فرنسا لهم، والملك فاروق ملك مصر والسودان، والملك إدريس السنوسي موحد ولايات ليبيا الثلاث، والرئيس شكري القوتلي الذي منح بطيب خاطر كرسي رئاسة سورية للرئيس المصري جمال عبدالناصر، والأمير الوحدوي البدر ولي عهد اليمن الذي أرغم والده على الانضمام للوحدة المصرية ـ السورية، والشيخ زايد موحد الإمارات السبع، والشيخ جابر الأحمد صاحب فكرة مجلس التعاون الخليجي.

□ □ □

يقابل هؤلاء شخصيات ساهمت بقصد او من دونه خلال الـ 100 عام الماضية في تدمير فكرة القومية والوحدة العربية ممن أساءوا بشكل شديد للعلاقات العربية ـ العربية ضمن شعوبهم وبلدانهم او في علاقة دولهم مع الدول العربية الأخرى، وتسببوا في انفصال أجزاء من دولهم او دول كانت في حالة وحدة معهم، ومن هؤلاء الرئيس جمال عبدالناصر (دون قصد وبتأثير من مستشاره الأوحد هيكل)، وعبدالكريم قاسم (بتأثير من الاتحاد السوفييتي المقاوم لفكرة الوحدة القومية لصالح وحدة الطبقة العاملة)، وسلمان الأسد وابنه حافظ الأسد وحفيده بشار الأسد ومعهم بسبق وإصرار وترصد صدام حسين والقذافي والنميري والبشير وعرفات والسادات وداعش والحوثيون وجميع الأحزاب الطائفية المسلحة بمختلف مسمياتها والشعارات الوحدوية الكاذبة التي ترفعها.

□ □ □

آخر محطة: حافظت اتفاقية سايكس ـ بيكو ومثلها مشروع حلف بغداد على كينونة الأوطان العربية الكبرى، كما يعتبر وعد وزير الخارجية البريطاني العروبي (ARABIST) انتوني ايدن في مجلس العموم عام 1942 المتعاطف مع اماني الوحدة العربية القريب في مفرداته لكلمات وعد بلفور عام 1917 والوعدان لم يفعلا شيئا بذاتهما بل ما أضرنا وضيّع بلداننا هي اخطاؤنا الكبرى بازدراء زعاماتنا المخلصة وتوقيرنا للزعامات الثورية المشبوهة التي بنت لنا قلاعا من رمال تساقطت مع رياح السموم التي أتى بها.. ربيع العرب!

شرارة قلم

hassankuw@hotmail.com
حسن الهداد الشمري

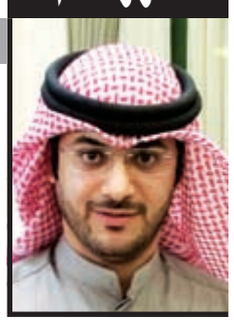

البدون.. وثلاث رسائل لأصحاب القرار

بعد نفاذ قانون التجنيس الصادر من مجلس الأمة، والذي فتحت نوافذه على من يملكون جنسيات معلومة دون أن يقتصر على فئة البدون فحسب، وللأسف هذا ما خرج من رحم لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية، وتمت الموافقة عليه من قبل المجلس، رغم محاولة النائب صالح عاشور قصر القانون على فئة البدون، إلا أن المجلس رفض مقترحه.

ومن هذا المنطلق أود ان ابعث ثلاث رسائل مهمة جدا، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وإلى وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، والى رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة.

الرسالة الأولى: يا سمو الرئيس.. الكل يعلم أهمية الجنسية الكويتية والتي باتت تحتاج إلى الولاء الوطني أكثر من منحها لمجرد إرضاء سياسي لبعض المتنفذين ومنهم بعض النواب الذين همهم الأول والأخير التكسب الانتخابي فحسب ولو كان ذلك على حساب المستحقين للجنسية، لذا يجب منح الجنسية إلى من يستحقها من إخواننا البدون التي تثبت مستنداتهم بالمواطنة من عام 1965 وما قبل، ومنهم من تواجدوا في البلاد قبل الاستقلال خاصة من العاملين في شركة النفط والداخلية والدفاع، ومنهم أيضا من شارك في الحروب العربية وتحرير الكويت، وكل هؤلاء فإن أسماءهم مدونة لديكم وسهل الحصول عليها إن أردتم.

الرسالة الثانية: لوزير الداخلية أبا خالد.. في الآونة الأخيرة اثبت قدرتك على الإنجاز الأمني وتغيير الوضع للأفضل حتى عادت هيبة الأمن بفضل جهودك وجهود رجالك، فمن هذا الباب نتمنى ان تغلق أي باب لواسطة الجنسية لغير مستحقيها وعليك مسؤولية تسهيل فتح الباب لكل مستحق عانى بسبب فقدان المواطنة رغم استحقاقه وهذا ما تثبته مستنداته فضلا عن ولائه للبلد، والأمر المهم لا بد من أن تنظر بشأن القيود الأمنية التي لا تمثل أي دليل قاطع وسبق لك أن تحدثت عن أهمية تصحيح أخطاء القيود الأمنية.

يا أبا خالد.. ما زال هناك مستحقون للجنسية ما زالوا ينتظرون الفرج لأن القيود الأمنية أصبحت حجر عثرة تقف في طريقهم رغم عدم صحتها، وهذا أمر يتنافى مع حقوق الناس.

الرسالة الثالثة: لرئيس الجهاز المركزي أبا يوسف، منذ عملي في الصحافة ومعرفتي بك، وأنا أعرف جيدا أنك شخص لا تحب الظلم، وهذا العشم بك، لذا نتمنى منك أن تساهم في تجنيس المستحقين للجنسية بعيدا عن تدخل الواسطات، خاصة أن هناك مستحقين لا يعرفون طريقا للواسطة، فهم ناس في حالهم يبحثون عن رزقهم اليومي، لا يعرفون طريق النفاق الاجتماعي الذي اصبح للأسف سببا في مشاكلنا.

ابا يوسف.. ومسؤوليتكم أيضا هي أن تبحث في ملفات من وضعت عليهم قيود أمنية غير منطقية وسبق أن تم التحقيق مع أصحابها ولم تثبت إدانتهم في الجهات الأمنية المختلفة، ومنهم رجال خدموا البلد في السلك العسكري وطول فترة سنوات خدمتهم كانت صفحتهم الأمنية ناصعة البياض، ومنهم من هو متواجد بالبلد قبل استقلال الكويت، فحرام ولا يرضيك ان يتم حرمانهم من حقوقهم في نيل شرف الجنسية لمجرد قيد أمني غير منطقي، وقانونيا لا يؤخذ به أصلا، لذا نتمنى إنصاف كل مستحق من فئة البدون، حتى لا يظلم أحدا.. وتحياتي لكم.

بلا قناع

katebkom@gmail.com
صالح الشايجي

حبس الرأي

هل حدث تراجع في مستوى حرية الرأي في الكويت؟

نعم حدث تراجع نحن ككتاب أدرى الناس به لأنه يتصل بنا اتصالا مباشرا وجميع مؤشراته لدينا، ونحن الترمومتر الذي يقيس مؤشر حرية الرأي.

كنا نصول ونجول ونقول ونكتب بلا سقف سوى سقف القانون الذي إن تجاوزناه تتم إحالتنا إلى النيابة فإما تبرئنا أو تدياننا بالغرامة المالية.

هل تغير القانون وغلظت العقوبات على الرأي وأثر ذلك في حرية إبداء الرأي؟ لا لم يتم شيء من ذلك ولم يمس القانون، بقي القانون على ما هو عليه، ولكن العلة تكمن في ترسخ وصايات جديدة من الناس أو مما يسمى بالرأي العام، شكلت ضغطا على الصحافة وعلى حرية ابداء الرأي.

تغيرت مفاهيم الناس وضاقت صدورها وانغلق جزء كبير من عقولها.

مجتمع اليوم ليس هو مجتمع الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ولا حتى التسعينيات وربما إلى أول الألفية الثالثة أي قبل ستة عشر عاما.

مفاهيم الناس لم تعد انفتاحية وليس لديهم الاستعداد للانفتاح بقدر ما أصبحوا يميلون للانغلاق والانطواء على مفاهيم وثقافات ميتة أو مندثرة، ويغلقون الباب أمام أي فكر تنويري جديد.

ونرى هذا جليا وواضحا إذا ما ظهر مفكر اسلامي تنويري وطرح أفكارا من قلب الدين وفيها نوع من تصحيح بعض المفاهيم المنغلقة السائدة والتي استقرت رغم خطئها في أذهان الناس، نجد أن الرأي العام هب هبة رجل واحد رافضا أفكاره التصحيحية التنويرية، ويكون صاحب الرأي عرضة للسخرية ممن لم يجهدوا انفسهم حتى بقراءة كتاب واحد.

صار الجميع قضاة، كل يحاكم بطريقته وبفهمه وحسب توجهه ويبالغ البعض بإيكال التهم وتصنيفها تصنيفا بعيدا تماما عن لب القضية التي أصدر حكمه فيها.

هذا الواقع المستجد شكل حبسا للفكر وللرأي ولحرية الكتابة وحتى الإبداع فيها، وشكل ضغطا سواء على الكتاب أنفسهم أو على المؤسسة الصحافية نفسها والتي شأنها شأن أي مؤسسة في أي مجتمع لابد أن تنقاد إلى الرأي العام وثقافة المجتمع السائدة.

وهذا مع الأسف ما يحدث ليس عندنا فقط ولكن في أغلب البلاد العربية.

في الصميم

@ghunaimalzu3by
م. غنيم الزعبي

أنقذوا صباح الناصر من الغبار

Use of dust controlling gasses in the excavation equipment and water sprinkling system on the work site and the excavation places to prevent the instability of dust so that they do not affect vision or affect the (areas adjacent the project site).

أعتذر عن كل هذا الكلام الإنجليزي لكنه ضروري لأنني نقلته حرفيا من تعليمات الهيئة العامة للبيئة لإحدى الوزارات التي هي بصدد القيام بمشروع عملاق يعادل تقريبا مشروع جامعة الشدادية الجاري حاليا والترجمة هي كالتالي:

استخدام غازات متحكمة بالغبار في آلات الحفر واستخدام أنظمة الرش بالماء في موقع الحفر والعمل لمنع عدم استقرار التراب في الموقع ولكي لا يؤثر على الرؤية ولا على «المناطق المحاذية للمشروع».

الكلام بين القوسين هو مربط الفرس من هذا المقال وهي «الغمندة » كما نقول في لهجتنا الكويتية والمقصود بها بيوت ضاحية صباح الناصر المحاذية لمشروع جامعة الشدادية العملاق.

هذه البيوت وساكنيها من الأهالي الطقس المتوقع عندهم كل يوم هو غبار وأتربة مثارة وذلك في كل الفصول الأربعة وعلى مدار السنة. حتى وإن كانت تمطر بغزارة في باقي أنحاء الكويت فهم هنا الغبار «لاحقهم لاحقهم ». وهو ما تسبب في أزمات صحية لساكني تلك البيوت خاصة من الأطفال وكبار السن تشهد على ذلك عيادات الحوادث في مستشفى الفروانية والذي مع الأسف «يحوشه من الطيب نصيب» فهو ليس ببعيد عن موقع المشروع.

المطلوب باختصار هو سؤال موجه للهيئة العامة للبيئة هل اشترطت على مقاول مشروع جامعة الشدادية المواصفات التي ذكرتها في بداية المقال؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فهل التزم بها المقاول؟!

وسلامتكم.

نقطة أخيرة: هي دعوة لنواب المنطقة الرابعة الكرام للنظر بعين الاهتمام لمشكلة أهالي هذه البيوت المحاذية للمشروع. الوضع وصل إلى مراحل خطيرة لدرجة ان الكثير من الأهالي واطفالهم اصبحوا يعانون من مشاكل في التنفس نظرا لدخول الغبار المتطاير في أجهزة التكييف المركزية ليصل إلى أجهزتهم التنفسية وهو أمر خطير خاصة بالنسبة للأطفال الصغار الذين لم يكتمل نمو الرئة عندهم فلا تستطيع مكافحة أو مقاومة كل هذا الغبار.

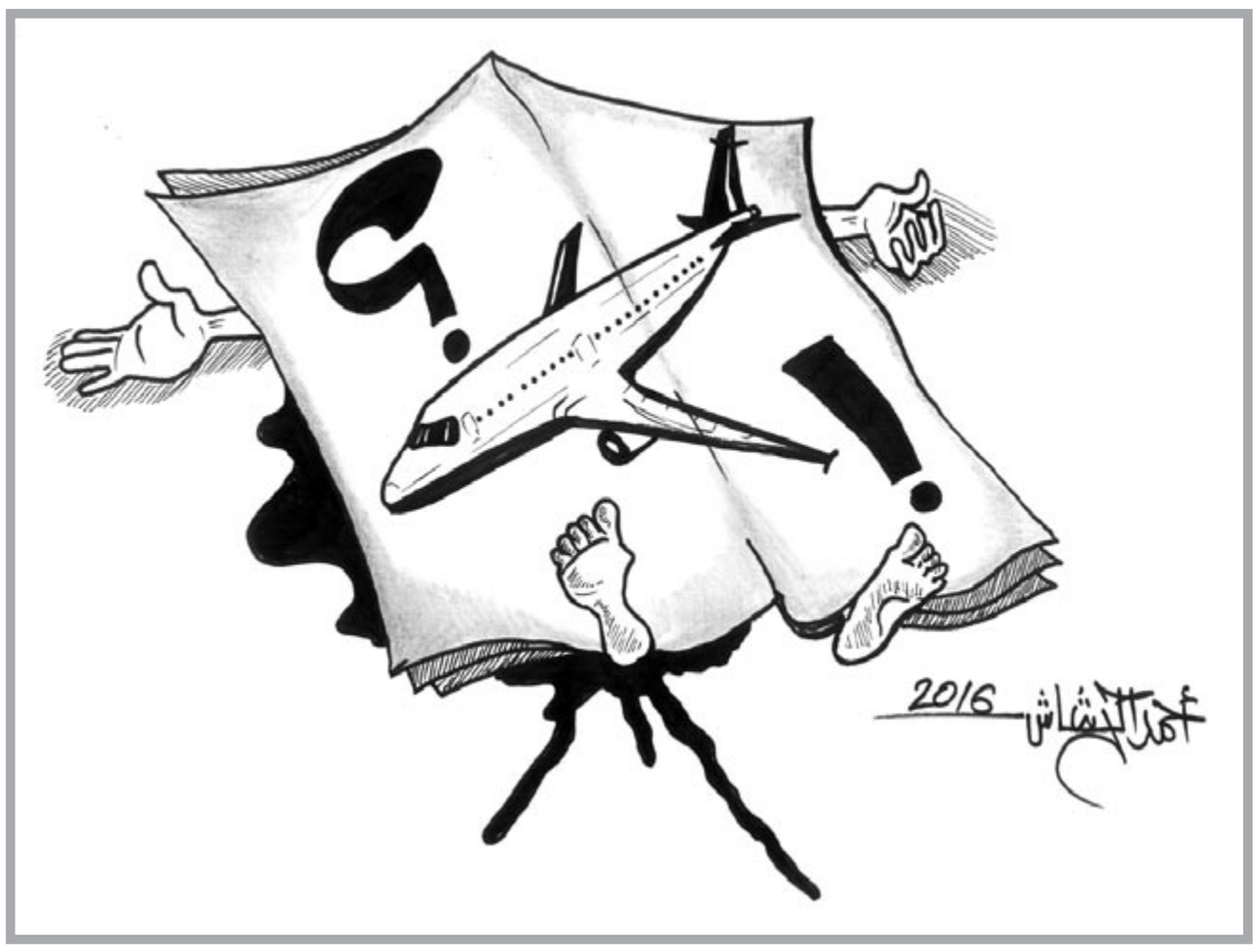

رؤية

Hanan.AlRoumi@gmail.com
حنان بدر الرومي

تعدد الزوجات (2ـ2)

التعدد العلني: من القضايا الحساسة والمسكوت عنها في مجتمعاتنا العربية قضية الزواج الثاني، فالرجل يحب أن يرتدي البشت مرة ثانية ويرى أن هذا من حقوقه التي شرعها الله سبحانه وتعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) ـ النساء.

النقاش حول هذه القضية لا ينتهي وتختلف الآراء بين مؤيدين ومعارضين ولكل حجته، ولا ننكر أبدا أن التعدد حل لكثير من المشاكل، ولقد ذكر الفقهاء الأسباب التي من أجلها أحل التعدد وللرجال أسبابهم أيضا، ولعل أغرب ما سمعته إثبات رجولة الشخص أمام أصحابه وكأن العقل والإرادة أصبحا مسلوبين تماما في القضايا المصيرية.

الحكم الشرعي الرباني الأساسي للتعدد هو العدل بين الزوجات لضمان استقرار الحياة الأسرية، والعدل يشمل العدل المادي والنفسي والاجتماعي (فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) ـ النساء،

ولنطرح الموضوع من زاوية العائلة والمرأة خصوصا، فبعد العشرة التي دامت لسنوات وقد مضى من العمر ما مضى وبعد المشاركة على الحلوة والمرة والصبر على ظروف الحياة تصدم المرأة بضرة جديدة تشاركها زوجها، وبذلك يكون أمامها خياران لا ثالث لهما إما أن ترفض الوضع وتطلب الطلاق وبذلك يتفكك البناء الأسري، وإما أن تقبل الوضع وترضخ للواقع ولكل امرأة أسبابها.

أكثر ما تعانيه المرأة في التعدد هو التهميش لوجودها فتصبح مجرد رقم في حياة الزوج، وهذا أقصى أنواع الإذلال الذي يمارسه الرجل في حق المرأة، ناهيك عن الظلم المادي وتحميلها في بعض الحالات مسؤولية الأبناء كاملة بالإضافة للتبعات الاجتماعية كتدني مكانتها لأن المجتمع يشير اليها بأصابع الاتهام لأنها فشلت في أداء دورها كزوجة وكأن الحياة الزوجية في مجتمعنا هي امرأة فقط وليست شراكة بين امرأة ورجل، مما يترتب عليه معاناتها لحالات نفسية من الضيق المستمر والاكتئاب وشدة الحزن وقد تتعرض لنوبات عصبية وهستيرية، وقد تتحامل على نفسها وتجاهد لحماية أسرتها، ولكنها تصاب بأمراض جسدية كثيرة، فالمرأة وإن أظهرت بعد مصابها جمود المشاعر وتعاملت بلامبالاة مع الموقف الصعب الذي تعيشه إلا أنني أود أن أوضح أن هذا السلوك ظاهري فقط، أما بداخل المرأة فيوجد إعصار قوي جدا يجتاحها وفي حال انفجاره قد يقضي على الأخضر واليابس، ونسمع الكثير من الحكايات التي قتلت فيها المرأة الزوج لزواجه عليها والذي يعاقب علية القانون.

من المؤسف أن بعض الرجال لم يفهموا المعنى السامي للحياة الزوجية ومكانتها القيمة في شريعتنا الإسلامية فيطالبون زوجاتهم بأن يكونوا نسخة مما يشاهدونه في وسائل الإعلام الناقلة للفن الرخيص مما يفقد الحياة الزوجية معاني السكن والألفة، فيبحث السيد المحترم خارج المنزل عمن توفر له الصورة الإعلامية التي يرغب فيها مادام التعدد مباحا حسب رأيه.

أما الأبناء فيعيشون ضمن أطر التعدد وعدم العدل بين الزوجات، حياة قلقة تكثر فيها المشاكل ويفقدون الأمان النفسي والتوجيه السليم مما يؤثر سلبا على سلوكياتهم.

أحب أن أشير إلى أن الخطأ ليس في الشرع الذي أحل التعدد إنما في التطبيق، فمن الصعب إهمال أي طرف للآخر في الحياة الزوجية، فكل من الرجل والمرأة بحاجة للاهتمام واللطف، فبالمودة وحسن العشرة تستقيم الحياة وتستقر البيوت، قال رسول الله ﷺ «من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما، جاء يوم القيامة وشقه مائل».

لمن يهمه الأمر

s.sbe@hotmail.com
د.سالم إبراهيم السبيعي

اقتراح يا حكومة.. إن كنتم صادقين في التقشف

يظن البعض أن التقشف هو خفض الأرقام أو تقليل المصاريف، وهذه نظرية عفا عليها الزمن، حيث وجدوا أن تقليل المصاريف يؤدي إلى تقليل الناتج العام أي تقليل الإيراد أو ضعف الخدمة، وهذا يعتبر عجزا وتخلفا.

ولنأخذ مثالا: الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لو أردنا أن نطبق عليها التقشف لنجحنا بكل المقاييس دون أن تتأثر نتائج عملها بل ستكون للأفضل وللأجمل.

ولنأخذ الجانب الزراعي فالهيئة مسؤولة عن كل حدائق الكويت ففي كل منطقة خمس حدائق أو أكثر، وهذه الحدائق إما على الخرائط فقط أو بعضها جرداء أو دون صيانة، ولا تؤدي وظيفتها المعروفة، وفوق ذلك تصرف عليها مبالغ أو ترصد لها بالميزانية مبالغ ولا تصل لها ولا حسيب ولا رقيب ولا ينتفع منها الوطن ولا المواطن.

الاقتراح: تتعاون هيئة الزراعة مع القطاع الخاص (ممثلا بالمطاعم والمقاهي الراقية) بأن ينتفع المطعم بزاوية الحديقة لإقامة مبنى للمطعم (بقياسات يتفق عليها) تؤخذ بعين الاعتبار حجم الحديقة ونوع الإبداع الهندسي، كإقامة صالة زجاجية مكيفة أو كبائن عائلية..الخ.

وكما هو معروف أن التاجر يبدع في الابتكار لينافس غيره... مقابل ذلك يتكفل القطاع الخاص بما يلي: إيجار شهري لا يقل عن ألف دينار بالإضافة إلى (وهو الأهم) يتكفل المطعم بجميع تكاليف الحديقة من زراعة وماء وكهرباء وحراسة وغيرها ويتعهد بتلبية وتنفيذ كل ما تطلبه هيئة الزراعة من توريد وزراعة أي نوع من النباتات تراه الهيئة وحسب المكان وحسب المواصفات (أي تكون الحديقة في عهدة المطعم وتحت إشراف الهيئة يوميا) ويمكن مشاركة الجمعيات التعاونية (لكني لا أحبذها لفشلها سابقا) بسبب التفاوت بين فكر الموظف وفكر رجال الأعمال (الموظف شخص مأمور أما الآخر فهو فارس مبدع جسور) عدا المساحات الكبيرة تحت الجسور المتقاطعة فبالإمكان تأجيرها على المشاتل الخاصة مع إلزامها بزراعتها حسب ما تراه الهيئة مع الاهتمام بالمنظر العام للجسور.

(هناك أفكار وتفاصيل لا يحتملها مقال واحد).

مما سبق ستوفر الدولة:

1ـ ستوفر الدولة المبالغ المرصودة لزراعة الحدائق وغيرها.

2ـ سيدخل جيب الدولة إيراد جديد هي مبالغ إيجار الحدائق.

3ـ ستزرع الحدائق بأسلوب أفضل لأن الرقابة على مقاول الزراعة تكون مضاعفة (المستثمر+ والهيئة).

4ـ ستنشأ منافسة بين حدائق الكويت وهي في الحقيقة منافسة بين المستثمرين لجلب رواد للحدائق، وهم في الحقيقة زبائن للمستثمر وهذا إحياء لها.

5ـ تخفيف الضغط على مراكز الضواحي لوجود 4 مطاعم بكل جمعية تسبب ربكة مرورية.

6ـ لشطارة التجار فقد حصلوا على مواقع ممتازة ومساحات (كانت مواقف) أقاموا عليها مطاعمهم بأقل الأسعار ودون خدمة للوطن (مثل التكفل بزراعة حديقة)

إن هذا الاقتراح فيه خدمة للوطن والمواطنين والحكومة والتجار.

هذا الاقتراح ينقل الحدائق من منشأة سلبية الى منشأة حية تغذي نفسها بنفسها وتؤدي دورها المجتمعي.

كلمة أخيرة:

لدي قناعة كبيرة بأن هذا المقترح سيحرم الكثير من المنتفعين من البقرة الحلوب (المال العام) ولن يروق لهم ولذلك اقول لهم «أستغفر الله العظيم، إني كنت من الظالمين».